

الأسواق العالمية تلقت دعماً من توقعات بشأن التيسير في بكين

التفاؤل باحتواء الحرب التجارية يصعد باليورو وعمليات السلع الأولية



ارتفع اليورو والعملة المرتبطة بالسلع الأولية في الوقت الذي تحسنت فيه معنويات المستثمرين بفضل التفاؤل بشأن مفاوضات التجارة الأمريكية الصينية، وهو ما شجع على بعض عمليات البيع في الدولار.

وبحسب «رويترز»، تلقت الأسواق دعماً من توقعات بشأن مزيد من التيسير في الصين، مع ارتفاع الأسهم الآسيوية وصعود الأسهم الأوروبية عند الفتح. وزاد اليورو 0.2 في المائة إلى 1.1464 دولار في الوقت الذي تراجع فيه الدولار بسبب عالية المخاطر.

وكان الانخفاض غير المتوقع في الناتج الصناعي الألماني للشهر الثالث على التوالي قد ضغط على اليورو.

وأكد الانخفاض المخاوف من حدوث تباطؤ ومن أن يتوخى البنك المركزي الأوروبي الحذر بينما يسعى لإنهاء التحفيز في المنطقة.

وتراجع مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات منافسة، 0.2 في المائة إلى 95.753.

وارتفع الدولار الأسترالي، الذي يعتبر مقاييساً للمعنويات تجاه الصين، 0.2 في المائة إلى 0.7155 دولار أمريكي.

ويتحرك الدولار الأسترالي في الوقت الحالي مبتعداً عن مستويات هي الأدنى تقريباً في عشر سنوات دون مستوى 0.68 دولار الذي بلغه هذا الشهر.

وسجل اليونان الصيني ارتفاعاً بـ 0.39 في المائة، ليصل سعر الدولار إلى 6.8283 يوان، وهو أعلى مستوى للتداول منذ 13 (سبتمبر).

وارتفع سعر اليوان في الداخل بنسبة 2.1 في المائة منذ هبوطه إلى أدنى مستوى منذ 2008 في 31 (أكتوبر).

واستعاد الدولار الكندي أيضاً، ليرتفع ما يزيد على 0.2 في المائة إلى 1.3242 دولار كندي للدولار الأمريكي.

وصعدت الكرونة الترويجية أكثر من 0.25 في المائة، وتقدم الدولار النيوزيلندي 0.6 في المائة إلى 0.6760 دولار أمريكي، ومقابل العملة اليابانية، ارتفع الدولار 0.1 في المائة إلى 108.85 ين.

إلى ذلك، تراجعت أسعار الذهب بعدما عززت فرص انتهاء حرب التجارة الطويلة

بين الصين والولايات المتحدة الشبيهة للمخاطرة مما طغى على التوقعات لتوقف في زيادات أسعار الفائدة الأمريكية.

في غضون ذلك، سجل البلاديوم مستوى قياسياً مرتفعاً عند 1340.50 دولار للاوقية «الأونصة» خلال الجلسة.

وهبط السعر الفوري للذهب 0.2 في المائة إلى 1282.75 دولار للاوقية في حين تراجعت عقود الذهب الأمريكية الآجلة 0.2 في المائة إلى 1283.8 دولار للاوقية.

ويعتقد بنجامين لو محلل أسواق السلع الأولية لدى «فيليب فيوتشرز»، أنه «في المدى القصير، ثمة بعض التفاؤل بهدنة تجارية، وهو ما سيحدد عاملاً يلقى بظلاله على قبة السوق».

وأضاف أن «الذهب يواجه بعض الرياح المعاكسة بسبب التعافي التدريجي في الأصول عالية المخاطر، فضلاً عن أن المستثمرين يأخذون في الحسابات تلميحات التيسير النقدي من مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي».

وصعد البلاديوم 0.7 في المائة في المعاملات الفورية إلى 1325.49 دولار للاوقية.

تحسن أداء القطاع الخاص في السعودية خلال ديسمبر



موظفة في شركة خاصة

شهدت الأوضاع التجارية على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنظف في السعودية تحسناً إضافياً في شهر ديسمبر، وأفادت الشركات باستمرار نمو الإنتاج على خلفية زيادة الطلب على السلع والخدمات. ومع ذلك، فقد كان التوسع أبطأ بشكل طفيف من شهر نوفمبر وأبدت الشركات حذراً أكبر تجاه ضم موظفين جدد.

وانخفض متوسط أسعار المنتجات للشهر الخامس على التوالي في آخر ستة أشهر في ظل تقارير تفيد بقوة المنافسة وضعف الضغوط التضخمية للتكاليف. لكن المشجع هو أن ثقة الشركات بشأن المستقبل وصلت إلى أعلى مستوياتها في خمس سنوات.

وسجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) الخاص بالسعودية التابع لبنك الإمارات دبي الوطني - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنظف - انخفاضاً من 55.2 نقطة في شهر نوفمبر (أعلى قراءة في 11 شهراً) إلى 54.5 نقطة في شهر ديسمبر.

وإلى تراجع المؤشر إلى جعل متوسط الربع الرابع يتماشى مع ما هو مسجل في الأشهر الثلاثة التي سبقت

شهر سبتمبر، الذي كان أعلى بكثير من المستوى السائد خلال النصف الأول من 2018. وبالرغم من تراجع نمو الإنتاج خلال شهر ديسمبر عن مستوى شهر نوفمبر، فقد ظل أسرع من المتوسط المسجل خلال 2018 ككل. وأشارت الدراسة إلى أن النشاط التجاري قد ارتفع جزئياً بسبب قوة الطلب، حيث أشارت الشركات إلى استمرار زيادة تدفقات الأعمال الجديدة ولكن بمعدل أبطأ قليلاً. وارتفع حجم طلبات التصدير الجديدة للشهر الثالث على التوالي ولكن بمعدل هامشي، مشيرة إلى أن زيادة الطلب كانت مرتكزة على السوق المحلية. وفي حين تحسنت أوضاع السوق الأساسية، فقد واصلت الدراسة الإشارة إلى قوة الضغوط التنافسية على مستوى القطاع الخاص، وقللت الشركات، في المتوسط، من أسعار مبيعاتها من أجل زيادة المبيعات. بالرغم من أن تراجع متوسط أسعار المنتجات في شهر ديسمبر كان طفيفاً فقط، فقد كان أقوى مما هو مسجل في الشهر قبل الأخير من العام. وكانت هناك ضغوط صغيرة على هوامش الأرباح حيث أفادت الشركات بوجود زيادات طفيفة في كل من أسعار المشتريات وأجور الموظفين. إلا أن ضغوط التكاليف بشكل عام كانت ضعيفة وفق المعايير التاريخية.

عقوبات «عدم الإخطار» تثير غضب الدول النامية في منظمة التجارة



تدرس الهند وجنوب إفريقيا و23 دولة من المجموعة الإفريقية تقديم مذكرة مشتركة إلى منظمة التجارة العالمية تعترض فيها على مقترح تقدمت به الولايات المتحدة ودول صناعية متقدمة يلزم الدول الأعضاء بزيادة تمويلها للمنظمة إذا قدمت دعماً أو زادت من دعم قائم للزراعة أو الصناعة المحليتين دون إبلاغ المنظمة. وتذهب المذكرة إلى فرض أشكال أخرى من العقوبات على الدول التي تتخلف أو تتأخر عن تقديم إخطارات للمنظمة في موعدا المحدد حول الدعم والمعونات التي تقدمها لمؤسساتها. وعلمت «الاقتصادية» من البعثة التجارية الهندية أن مجموعة منتخبة من الدول النامية تجري حالياً مناقشات حول مضمون المذكرة ولغتها قبل تقديمها إلى مجلس التجارة في السلع الذي تلقى المقترح المتعلق بالعقوبات. وقال عضو في الوفد التجاري الهندي «إن المقترح الأمريكي المدعوم أوروبياً، أثار ردود فعل من عديد من الدول النامية اعتراضاً على ما تضمنه من عقوبات وأحكام مرهقة»، لكنه رفض أن يسمي بعض هذه الدول. وكانت مجموعة من أعضاء منظمة التجارة على رأسها الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان قد عممت في (نوفمبر) الماضي، رسالة تقترح أن يعتمد المجلس العام حزمة من الإجراءات لتعزيب الشفافية، وتقوية مستلزمات الإخطار بموجب اتفاقات المنظمة». ويحدد الاقتراح سلسلة من العقوبات يمكن أن تطبق على الدول التي تتخلف عن تقديم إخطاراتها للمنظمة في موعدا المحدد حول الدعم والمعونات التي تقدمها لمؤسساتها. ورغم أن الرسالة لم تسم العقوبات «عقوبات»، بل أطلقت عليها مسمى «تدابير إدارية»، إلا أنها أنه توصف بأن نيتها تكفي «عقوبات»، وإذا تم تطبيق هذه التدابير فسيتكون أمراً محدثاً في تاريخ منظمة التجارة وسلفها «جات».

وبموجب الاقتراح، فإن الأعضاء الذين يتخلفون عن تقديم التزاماتهم بالإخطارات في موعدا المحدد «يلزمون» بتقديم تفسير للتأخير إلى اللجنة المعنية في كل سنة، والإطار الزمني المتوقع لتقديم الإخطار، وذلك بهدف الحد من أي تأخير في الشفافية.

وبعد انقضاء السنة الأولى التي تنتهي فيها مهلة الإخطار، تقدم الدولة المعنية الحق في «ترؤس الهيئات في المنظمة» إلى جانب تقديم إجابات عن الأسئلة المطروحة في استعراضات السياسة التجارية.

معدل البطالة في «منطقة اليورو» إلى أدنى مستوياته



سجل معدل البطالة في منطقة اليورو أدنى مستوى له منذ عشر سنوات وبلغ 7.9 بالمئة في نوفمبر الماضي، بحسب ما أعلن مكتب الإحصاءات الأوروبي (يوروستات).

وتعد هذه النسبة أفضل من تلك التي توقعها المحللون الذين استطلع آراءهم مركز «فاكتست» للخدمات المالية وقدروا النسبة بنحو 8.1 بالمئة.

وعدل مكتب الإحصاء الأوروبي، من جهة ثانية، النسبة التي أعلنها عن أكتوبر إلى 8 بالمئة بعدما أعلن نسبة 8.1 في نوفمبر.

واستمر معدل البطالة في منطقة اليورو بالانخفاض منذ أن تجاوزت نسبتته في سبتمبر عتبة 10 بالمئة، لكنه يبقى أعلى من المعدل الوسطى الذي سبق الأزمة المالية بين عامي 2007 و2008 حين استقر على 7.5 بالمئة.

وبين الدول التسع عشرة التي تعتمد اليورو، سجلت أدنى نسبة للبطالة في نوفمبر في ألمانيا بعدما سجلت 3.3 بالمئة وفي هولندا بنسبة 3.5 بالمئة. وسجلت اليونان أعلى نسبة، بحسب آخر الإحصاءات، بلغت 18.6 بالمئة في سبتمبر فيما بلغت النسبة في إسبانيا 14.7 بالمئة. كما انخفضت نسبة البطالة بين الشباب في منطقة اليورو في نوفمبر إلى 16.9 بالمئة مقابل 17.1 بالمئة في أكتوبر.

واستقر معدل البطالة، في دول الاتحاد الأوروبي الـ 28، عند 6.7 بالمئة في نوفمبر.

بينها «ساروت غروب» العملاقة التي طلبت مؤخراً حماية من الدائنين

الإفلاس يطارد طفرة عقارات تركيا والشركات متخمة بالديون



عقارات في تركيا

حيث انهارت عملتها المحلية وسجل التضخم نسبة كبيرة تبعاً لذلك وارتفعت أسعار السلع والمواد الأساسية. وفقدت الليرة التركية أكثر من 28% من قيمتها أمام الدولار الأميركي خلال العام 2018، فيما لا تزال الأسواق في حالة من الشك والقلق حول قدرة الحكومة التركية أن تتجاوز الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد.

ويقول التقرير إن سلسلة الغلل الفاخرة التي لا تجد من يشغلها أو يشتريها والتي أصبح المستثمرون فيها مهددون بالإفلاس تقع في وسط مدينة «مودونو» شمال غربي تركيا، وهي عبارة عن 732 فيلا صممت على الطراز الأوروبي، إضافة إلى مركز تسوق، وهي جزء من مشروع عملاق بدأ العمل به في العام 2014.

الطفرة التي شهدتها في السابق، مشيراً إلى أن «الفوضى التي تشهدها المنطقة» إضافة إلى «الهبوط في قطاع الإنشاءات، فضلاً عن المتاعب التي يعاني منها الاقتصاد التركي بشكل عام والمخاوف من الإنكماش»، كلها عوامل أدت إلى هذا التراجع الحاد في القطاع العقاري، وجعلت الكثير من المستثمرين مهدين بالإفلاس.

وبلغت التقرير إلى أنه «بعد عدة طويلة من النمو القوي للاقتصاد التركي، فإنه سجل نمواً بنسبة 1.1%، فقط في الربع الثالث من العام 2018، على أن العديد من الاقتصاديين يتوقعون أن ينزل لبق الاقتصاد التركي نحو الإنكماش خلال العام الحالي 2019». كما يقول التقرير إن تركيا انزلت إلى أزمة جديدة في شهر أغسطس الماضي،

يعاني القطاع العقاري في تركيا من أزمة خانقة وغير مسبوقة تُهدد بإفلاس أعداد كبيرة من المستثمرين فيه، وذلك على الرغم من محاولات الحكومة التركية منذ شهور تنشيط الاقتصاد المحلي ودعم القطاع العقاري، عبر تقديم تسهيلات وامتيارات لمشتري العقارات من الأجانب الذين يأتون بأموالهم من الخارج.

وكانت الحكومة التركية اتخذت قراراً قبل شهور يُتيح لمن يشتري عقاراً تبلغ قيمته ربع مليون دولار أميركي أو أكثر أن يتقدم بطلب الحصول على الجنسية التركية، هذا إلى جانب القانون السابق الذي لا يزال معمولاً به والذي يتيح لأي أجنبي يشتري عقاراً في تركيا مهما بلغت قيمته أن يحصل على الإقامة.

وبالرغم من هذه التسهيلات والقوانين التي تحاول جذب المستثمرين من الخارج وتشجيع المستثمرين في الداخل، إلا أن تقريراً بثته وكالة الصحافة الفرنسية بالإنجليزية ونشرته جريدة «ديلي ميل» البريطانية، استعرض واقعاً مأساوياً للقطاع العقاري في تركيا، مشيراً إلى أن «أعداداً كبيرة من الوحدات العقارية في البلاد لا تزال فارغة ومستهدوها مهيدون بالإفلاس».

وضرب التقرير الذي اطلعت عليه «العربية.نت»، مثلاً على هذه العقارات بسلسلة كبيرة من الغلل الفاخرة في إحدى المدن الهادئة في شمال غرب تركيا لا تزال بانتظار المشترين الأجانب، حيث إنها جميعاً فارغة وتشكل ما يشبه «قصص الخيال بالنسبة للمستثمرين فيها»، على حد تعبير التقرير.

ويستعرض التقرير أسباباً عدة لركود الذي يضرب القطاع العقاري حالياً في تركيا بعد

خطة لإنقاذ أكبر شركة طيران هندية غارقة في الديون

نقلت صحيفة «مينت»، عن مصادر مطلعة أن مقرضي «جت ايروايز» المخلقة بالديون، اقترحوا خطة قيمتها 900 مليون دولار لانتشال الشركة من عثرتها.

وتفاقت في 2018 الأزمة المالية التي تعاني منها أكبر شركة طيران هندية غير اقتصادية، من حيث الصعرة السوقية، في ظل ارتفاع أسعار النفط وحرب الأسعار المحتدمة بين شركات الطيران الهندية. وقال التقرير إن مؤجري الشركة ومورديها اطلعوا على الخطة خلال اجتماع برئاسة بنك الدولة الهندي، حضره كبار مديري شركة الطيران ومهم رئيس مجلس إدارتها ناريش جوبال، وممثل لشركة الاتحاد للطيران. ونقلت الصحيفة عن مصادر قولها إنه

براءات الاختراع الخاصة بها بشكل منصف، وتتهم أبل بتسليم أسرارها التجارية إلى منافستها شركة إنتل.

فوز صغير حققته «QUALCOMM» في بعض ساحات المعركة مثل الصين وكوك قال فيها إنه ليس هناك أي مناقشات بين الشركتين لتسوية النزاع منذ الربع الثالث من العام الماضي.

ولكن ما هو هذا النزاع القضائي الطويل؟ أبل تدعي أمام المحكمة بأن «كوالكوم» تفرض رسوماً غير منصفة على هواتف آيفون، في الوقت الذي تقول فيه «QUALCOMM» إن ممارساتها تتطابق مع المتطلبات القانونية وإن أبل لم تكافئ

«أبل» و«كوالكوم»..تراقب اتهامات و«كوك» أمام خيارات صعبة

تراسق بالتصريحات بين «كوالكوم» و«أبل» في معركة براعة اختراع طويلة.

كان آخرها تأكيد «QUALCOMM» على تصريحات رئيسها التنفيذي، بعد مقابلة تلفزيونية لنديم كوك قال فيها إنه ليس هناك أي مناقشات بين الشركتين لتسوية النزاع منذ الربع الثالث من العام الماضي.

ولكن ما هو هذا النزاع القضائي الطويل؟ أبل تدعي أمام المحكمة بأن «كوالكوم» تفرض رسوماً غير منصفة على هواتف آيفون، في الوقت الذي تقول فيه «QUALCOMM» إن ممارساتها تتطابق مع المتطلبات القانونية وإن أبل لم تكافئ

مبيعات السيارات تتراجع في الصين للمرة الأولى منذ أكثر من 20 عاماً



مصنع سيارات في الصين

أظهرت بيانات نُشرت أن مبيعات السيارات في الصين تراجعت في عام 2018، وذلك للمرة الأولى في ما لا يقل عن عقدين. ونقلت وكالة «بلومبرج» عن «رابطة سيارات الركاب» الصينية القول إن المبيعات في أكبر سوق في العالم تراجعت إلى 22.7 مليون العام الماضي، ما يشكل أول تراجع سنوي منذ عقدين. ولقنت الوكالة إلى أن استمرار الأمر مثل الحرب التجارية وتراجع الأسهم الصينية قادت إلى انجماد المشترين، ما يضع المزيد من الضغط على صناعة تعاني بالفعل في أنحاء العالم. ويتعرض الاقتصاد، التي تقدر قيمته بـ 12.2 تريليون دولار، إلى ضغوط في ظل قيام المستهلكين في البر الرئيسي بترشيد النفقات، وهو ما بدأ وأضحا في إعلان شركة «أبل» تخفيض توقعات إيراداتها مع تراجع الطلب على هواتف «آيفون» في الصين.

وتعد صناعة السيارات، التي تضررت بصورة إضافية من جراء ارتفاع شعبية خدمات النقل التشاركي، أحد أكثر القطاعات تضرراً، ما جعل الحكومة على إعداد تدابير تحفيزية لزيادة المبيعات. وتوقعت مؤسسة صناعة أخرى، هي الرابطة الصينية لصنعي السيارات، أن يظل السوق على نفس هذه الأوضاع في 2019 وكانت قالت في توقعاتها الصادرة في 13 ديسمبر أيضاً من تسوية دعوى مدنية بشأن على السيارات التي تعمل بالبنزين، فإن ارتفاع مبيعات السيارات الكهربائية ربما سيساعد السوق ككل على تجنب هبوط جديد.

«كرايسلر» تقترب من التوصل لتسوية مع أميركاشأن التلاعب في الانبعاثات

تقرب شركة فيات كرايسلر الأمريكية لصناعة السيارات من التوصل لتسوية مع وزارة العدل الأمريكية من شأنها إنهاء قضية استمرت عامين تتعلق بشأن ما إذا كانت الشركة باع سيارات تعمل بالديزل تنتهج قواعد الهواء النظيف. ونقلت وكالة بلومبرج للأنباء عن مصادر مقربة من الأمر القول إن التسوية سوف تشمل عقوبة مالية. مضيفة أن الشركة تقترب أيضاً من تسوية دعوى مدنية بشأن فضيحة التلاعب بنتائج اختبارات الانبعاثات.

وكانت كرايسلر قد أعلنت في أكتوبر الماضي تخصيص 810 مليون دولار للنفقات المتعلقة بالتحقيقات. ويتوقع أن يتم الإعلان عن التسوية الجذائية هذا الشهر وسوف يتعين على كرايسلر الاعتراف بارتكاب الجريمة. وقالت بلومبرج إنه ما زال يتم العمل على التوصل للتفاصيل النهائية للتسوية. وكانت وكالة الحماية البيئية ومجلس الموارد الهوائية في كاليفورنيا قد اتهم في يناير 2017 كرايسلر ببيع 104 ألف سيارة تعمل بالديزل تنتهج قواعد الانبعاثات في أمريكا